

حكم بيع الذهب و الفضة أونلاين/الخميس(8-8-2022)م(فتاوى

على الهواء مباشرة

صلاح الصاوي

السؤال الاخير نختتم به هذه الحلقة ان شاء الله التجارة في الذهب والفضة عن بعد بوسائل الاتصال الحديثة نقول الذهب والفضة تجارة من التجارات. تصح بما تصح به سائر التجارات وتفسد بما تفسد به سائر - 00:00:01

التجارات الا انه يشطاط فيها تقابل البدلين في المجلس. فيجب في بيع الذهب بالذهب او بالفضة او بغيرهما من النقود ان يتحقق قبض البدلين في مجلس العقد اما حقيقة يدا بيد او حكما - 00:00:21

قبض الحكمي كالقيد في الحساب الجاري او توقيع على قسيمة الدفع ونحوه يقوم مقام القبض الحقيقي اذا توافر فيه شرطان جريان العرف التجاري العام بقبوله واعتباره قبضا تاما. فلابد ان تراعى. الاعراف الاقتصادية والقانونية - 00:00:43

في عمليات القبض ما لم تتعارض مع قواعد الشرع. الامر الثاني التنجيز الا يكون هناك الا يكون هناك اجل مشترط او مفترض في استلام قيمة الذهب او الفضة المباعة فلا يجوز ان يكون القبض مؤجلا او دينا بل يجب ان يكون قبضا ناجزا - 00:01:04

لا ينظر الى اختلاف عيار الذهب ت蔓延اشر عشرين واحد وعشرين لا ينظر اليه. ولا الى جدة الذهب او قدمه قالوا ولتأكيد معنى القبض لا يجوز ان يكون عقد بيع الذهب معلقا على تحقق امر - 00:01:30

ولا مضافا الى المستقبل. كما لا يصح في بيع الذهب خيار الشرط لا تجوز عقود بيع الذهب التي يتأجل فيها البدلان البيوع الاجلة المستقبلية لعدم تحقق التقابل. هل معنى هذا ان الموعدة في بيع الذهب والفضة غير مشروعة؟ لا يمكن - 00:01:47

لا حرج في الموعدة في بيع الذهب والفضة على ان يتم التعاقد والتقابض مستقبلا بعقد جديد بسعر الصرف عند ابرام العقل. ما مضى كان وعدا. وما يأتي في المستقبل يكون هو العقد الملزم للطرفين. ولا ينعقد البيع - 00:02:09

ولا تنتقل ملكية المباع الى المشتري الا في الموعد المتفق عليه بایجاب وقبول حينئذ بالذهب والفضة يأخذ صورا عديدة نذكر منها البيع وشراء الحال سواء اكان العاقلان في مكان واحد ام كانوا في مكانيين مختلفين وتعاقدا بوسائل الاتصال الحديثة كالهاتف - 00:02:29

والانترنت ونحوه مع حصول القبض الحكمي وعدم التصرف فيه ببيع او هبة قبل التمكّن من التصرف. هذه الصورة مشروعة. الصورة الثانية البيع والشراء الدفتري الدفتري بشراء كمية من الذهب من بنك وقيدها في حساب العميل. وسداد ثمنها مع ابقاء الذهب - 00:02:57

البند وتوكيه في بيعه عند ارتفاع قيمته. هذه الصورة مشروعة لكن بشرط اذا تم تعيين المشتريه تعيينا يميزها عن غيرها وتصبح عينها ملكا للمشتري. مش فقط هو له في ذمة البنك كزا وكزا لا له هزه - 00:03:26

كمية عينها ليست موصوفا في الذمة ولكنها معينة. وهذا يكون بختمتها او تحديد ارقام السبائر بما يحول دون تصرف غيرها. غيره بها فيتحقق القبض الحكمي بالسيكة بتعيينها. وتمكين المشتري من التصرف فيها او بقبض شهادة - 00:03:51

تمثل ملكية سبيكة معينة ومميزة عن غيرها بارقام لالسيكة او نحوها من العلامات التي تميز عن غيرها على ان تكون الشهادة صادرة يوم انشاء التعاقد. من جهات معتبرة قانونا وعرفا تخول - 00:04:17

يشترى قبضة سبيكة قبضا حسيا متى شاء. فالواجب اذا في شراء الذهب والفضة بالنقود حصول التقابض في المجلس اما يدا بيد

هذا هو القوم. الحقيقى او بادخال الذهب الى حساب خاص بالمشتري فور دفعه للنقد و هذا هو القبض الحكيم - 00:04:37

ويتحقق قبض قيمة السبيل. الثمن باستخدام بطاقة الجسم الفورى مثلا والتواقيع على قسيمة الدفع لحساب الجهة القابلة للبطاقة.

فإذا كانت السبيكة حاضرة ودفعه النقد بالايادى في الحساب او بالشيك الحالى للدفع - 00:05:03

حيث يعتبر تسلم الشرك الحال للدفع قبضا حكيميا لمحتواه. فهذا يعد قبضا حكيميا للنقد يحصل به التقادب من الجانبين يحصل به

التقابض من الجانبين. في المعايير الشرعية المعيار رقم اثنين يقول ان الشراء ببطاقة الجسم الفورى - 00:05:27

فيه ده قابط حكيمى معتبر شرعا فإذا تسلم المشتري الذهب او الفضة او العملات المشتراه واستخدم البطاقة على قسيمة الدفع

لحساب الجهة القابلة للبطاقة حصل القبض الحكيم تخريجا على قرار - 00:05:51

مجمع الفقه الاسلامي الدولى الذى نص على ان القيد الحسابي يعتبر قبضا حكيميا وبذلك يتحقق شرط الشرعي للتعامل بالبطاقة في

شراء الذهب او الفضة او العملات وهو التقااما - 00:06:11